

والتي كانت تتراوح في الماضي بين اللامبالاة والكراهية، فقد أصبحت تنسم الآن بالعداء المتأجج، فهؤلاء — أي اللبنانيون — يتهمونهم بأنهم سبب كل المصائب التي حلت بهم، ويروون قصصاً رهيبة حول معاملة الفلسطينيين لهم قبل الحرب، وليست لدى هؤلاء اللبنانيين أية رغبة أو استعداد للمساعدة ولو بشكل بسيط في إعادة ترميم المخيمات وتأهيل سكانها، (انظر نص التقرير في هاتيس، ١٩٨٢/٨/١٧).

ويذكر الياف في البند الثاني من تقريره أن هنالك ثلاث طرق للعمل أمام إسرائيل: أولاً، عدم التدخل وترك الأمور تنتظم بنفسها دون بذل أي جهد، سواء كان إيجابياً أو سلبياً. وفي هذه الحالة سيعدو عدد كبير من اللاجئين إلى المخيمات، ويقومون بإصلاح ما يمكن إصلاحه، وسينشأ في المستقبل القريب مخيم جديد أسوأ وأكثر اكتظاظاً من سابقه. ثانياً، تدخل هيئات غير إسرائيلية، كالأمم المتحدة أو الولايات المتحدة، ومساهمتها في إعادة ترميم المخيمات وبنائها بشكل مضطرب، ثالثاً، تدخل مبرمج من قبل إسرائيل، حيث تعلن عن رغبتها في تنفيذ مشروع اللاجئين الفلسطينيين، في لبنان، في المدة الزمنية التي ستبقى فيها في المنطقة. وأخيراً يوصي الياف باختيار الطريق الثالث، داعياً إلى إنشاء هيئة خاصة تقوم بوضع خطة لترميم المخيمات، لأن هنالك خطراً شديداً من إمكان العودة إلى الوضع السابق، ولعدم التدخل سيؤدي سريعاً إلى العودة إلى ذلك الوضع، حيث تتحول المخيمات إلى أوكار للتدمير والعداء والأعمال السرية، وظهور الحركات السرية المسلحة، التي لا يمكن فرض أية رقابة عليها حتى في ظل حكومة لبنانية مستقرة، وإذا ما نجح مشروع إسرائيل في ترميمها، فإنه قد يطرح في المستقبل كنموذج لمشاريع مماثلة في أماكن أخرى، ويذبح ولو بشكل جزئي نحو إيجاد حلول طويلة الأمد للنزاع الإسرائيلي — العربي، الذي تشكل المشكلة الفلسطينية أساسه (المصدر نفسه).

إلا أن اقتراح الياف هذا لم يلق آذاناً صاغية داخل الحكومة الإسرائيلية، التي فضلت اختيار الطريق الأول، أي عدم التدخل أبداً، وكما أعلن المقدم (احتياط) دوف يرميا، قائد وحدة

المساعدات للسكان المدنيين في الجيش الإسرائيلي، فإن التعليمات التي تلقاها كانت واضحة جداً، وتقضي بعدم التعامل مع الفلسطينيين، لأن الاهتمام بوضعهم هو من مسؤولية هيئات دولية، وعلى رأسها الأونروا. وأوضح لنا كذلك — والصدى ليومياً — أن حكومة لبنان تضع العراقيل أمام هذه الهيئات. [ولكن] لو أردنا تقديم المساعدة حقاً للفلسطينيين الذين بقوا دون سقف، لما اجتينا إلى تصديق من الحكومة اللبنانية، إذ عندما قصفتنا ودمرنا بيوتهم لم نطلب إذناً مسبقاً من هذه الحكومة (في مقابلة معه في يسديسوت أحرسونوت، ١٩٨٢/١٠/٨).

والجدير بالذكر هنا أنه بعد بدء الحرب بأسبوع تقريباً، قررت الحكومة الإسرائيلية تعيين وزير الاقتصاد يعقوب مريدور مسقياً للمساعدات الإسرائيلية إلى سكان لبنان المتضررين نتيجة الحرب، وهكذا أصبح مريدور المسؤول الإسرائيلي الأول عن قضية المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وسكانها. وأعلن منذ بداية عمله في هذا المجال، موقفه المبدئي تجاه القضية — وهو عملياً الموقف المعتد لدى الحكومة بكامل أعضائها — بقوله، أنه يجب إزالة المخيمات بشكل كامل، وإعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيين الذين سيقولون في المنطقة — بعد دفع أغلبيتهم إلى الرحيل بشتى الوسائل — في مجمعات سكنية تقام في ضواحي المدن والقرى في جنوب لبنان (من مقابلة مع مريدور في ملحق دافار، ١٩٨٢/١١/١٢). وحاول مريدور دفع الأميركيين أولاً، ثم اللبنانيين، إلى تبني موقفه هذا. فاجتمع لهذا الخصوص مع المبعوث الأميركي جاك مكفرسون، الذي عينته الحكومة الأميركية مسؤولاً عن تقديم المساعدات إلى متضرري الحرب في لبنان، بعد وصوله إلى إسرائيل في منتصف تموز (يوليوز) الماضي، أي أيام الحصار الشديد على بيروت الغربية. وقدم إليه مريدور مشروعه حول إعادة تأهيل اللاجئين بقوله إن إسرائيل على استعداد للمشاركة في المشروع عبر تقديم الخبرة والتخطيط، وحتى مساعدة أية هيئة دولية تهتم بذلك، ودعاه إلى التعاون في هذه المسألة بصفته رئيساً للهيئة الأميركية (I.E.D.). ويقول مريدور: «أوضحت